الوجود الصيني في أفريقيا..
رؤية تحليلية للعلاقات الصينية – الأفريقية

محمود عراقــي

باحث – الهيئة العامة للاستعلامات

تحاول هذه الرؤية رصد وجهات النظر المتباينة حول التواجد الصيني في أفريقيا – من خلال الاستثمارات وحجم التبادل التجاري- وتتمحور حول وجهتين؛ الأولى ترى أن الصين تستغل أفريقيا من أجل الحصول على الطاقة والمواد الخام؛ تلبية لاحتياجاتها المتعاظمة منها، ويستدل أصحاب هذه الوجهة بأن حجم التبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا غير متوازن، ومنحصر في صادرات النفط والطاقة من أفريقيا للصين، كما أن الاستثمارات الصينية غالبا ما تكون منصبة على البنية التحتية الخادمة للحصول على الطاقة.

أما الوجهة الثانية فترى أن الصين وأفريقيا يجمعهما السعي إلى الخروج من ربقة العالم الثالث أو النامي، ونضال نحو الحرية والاستقلال، وأن الصين كدولة صاعدة من العالم النامي تحاول مساعدة أفريقيا.

وكل من الوجهتين قدمت براهين، لكن يرى الباحث أن الصين وإن اتخذت سياسة خارجية تجاه أفريقيا تقوم على المساعدات والمنح، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإن ذلك لا ينفي أنها تسعى لمصالحها الخاصة، ففي عالم العلاقات الدولية لا تسود إلا المنافع والمصالح، وما اتخذت الصين ذلك المسلك تجاه أفريقيا إلا لأنه يتسق مع سياستها الخارجية في الانفتاح التدريجي، والتركيز على خلق قوة اقتصادية تمهد لها الطريق، حيث تلتزم الصين بعدم الدخول في أية صراعات لا تخدم مصالحها في الوقت الراهن .

التعاون الصيني – الأفريقي .. رؤى متباينة

اتهم المنتقدون الأفارقة -وغيرهم- الصينَ بتبني نهج" نيو- كولونيالي" في التعامل مع القارة الأفريقية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باستغلال مواردها الطبيعية، ذلك أن الكثير من الدول الأفريقية ترغب أن تقوم الصين باستيراد أشياء أخرى من أفريقيا غير المواد الخام والطاقة.

ويقول مسؤولون صينيون: إن بلادهم قد قدمت مقترحات بعدة إجراءات للمساعدة على إعادة التوازن للعلاقات التجارية، شملت إلغاء الرسوم الجمركية- تقريبا- على طائفة واسعة من الواردات من جنوب أفريقيا، كما وعدت الصين أيضا بتنظيم عدد أكبر من المعارض التجارية (إكسبو) لعرض السلع والمنتجات الأفريقية في الصين، وتشير التقارير إلي تضاعف الصادرات الأفريقية إلى الصين ١١ مرة منذ عام ٢٠٠٠.

وتدرك الدول الأفريقية ما يمثله النموذج الاقتصادي الصيني ونجاحه الباهر، وما تطبقه الصين من سياسات خارجية ثابتة ومفيدة لأفريقيا من خلال إمداد يد العون للدول الأفريقية سواء عن طريق الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى أو عن طريق الدولة مباشرة، وكذلك سوء نتائج نظام الهيكلة الاقتصادية التي تفرض على الدول الأفريقية، والتي عصفت باقتصاد كثير من الدول وزادت من حدة الفقر، بل المجاعات مثلما حدث في الصومال؛ حيث أدى تطبيق النظام الهيكلي إلى انهيار الاقتصاد الصومالي ومن ثم وقعت الصومال تحت نير الحرب الأهلية.

فمن خلال نجاح النموذج الصيني في ذاته وانتفاع أفريقيا بالصين بصورة كبيرة من خلال الاستثمار المباشر وحجم التبادل التجاري والمساعدات الصينية المتنوعة دون مشروطية، وإخفاق النموذج الغربي في تحقيق التنمية للدول الأفريقية، فإن النظام السياسي والاقتصادي الصيني يعد مثالا يحتذى – في رأي بعض الباحثين الأفارقة- لتحقيق الرخاء والتنمية، بحيث يستفاد منه في خلق نظام أفريقي يتواءم مع خصائصها، وهذا ما تتعالى به بعض أصوات الأفارقة، مما رأوه من الاستفادة التي تعود على أفريقيا من الصين، وكذلك ما تمثله الصين من اقتصاد قوي، وتشابه في بعض الخصائص التاريخية للقارة السمراء، والصين الشعبية.

لكن فريقا كبيرا من الباحثين يرون أن التعاون الصيني الأفريقي غير متوازن، ولم يصل بعد لدرجة الشراكة الفعلية، والتي تعني تبادلا تجاريا متوازناً، بحيث لا تقتصر الاستثمارات في البنية التحتية في مجال الطاقة والمناجم، ولا يقتصر أيضا الاستيراد الصيني من أفريقيا على المواد الخام؛ بل لابد من مساعدة الصين أفريقيا لقيام صناعة تسمح لنمو اقتصادي أفريقي يحقق التنمية المنشودة، وعلى الأقل الصناعات التحويلية، حتى تكون الشراكة والتبادل التجارى محققة المنفعة المتوازنة.

فالاستثمارات التي تمت في عام ٢٠١٣ غالبها في مجال النفط، وهذا يؤكد أن السياسة الصينية لم تتغير، ومن ذلك ما بدأته الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري من الاستثمار في حقل نفطي في أوغندا بقيمة ملياري دولار ،

فقد فازت برخصة إنتاج نهائية في حقل كينج فيشر النفطي وستنفق ملياري دولار على مدى أربع سنوات لتطويره، وسيعتمد الإنتاج على حفر ٤٠ بئرا؛ منها ٢٧ بئرا للإنتاج، و١٣بئرا للحقن، وستقوم أوغندا ببناء مصفاة ومشروعات أخرى للبنية التحتية مع قيام الشركة الصينية بتطوير كينج فيشر.

فإن كان هناك منفعة تعود على أفريقيا فتلك المنفعة ما زالت ضئيلة مقارنة بالمنفعة التي تحققها الصين خاصة في مجال الطاقة سواء المواد البترولية أو الوقود الحيوي، لذا ينادي هذا الفريق أن تتنوع التجارة مع الدول الأفريقية، وأن تسهم الصين بمساعداتها ومنحها ودعمها الفني والتقني والتدريب، وكذلك بالاستثمار في خلق صناعة أفريقية، وليس شرطا أن تكون من الصناعات الثقيلة بل من الممكن البدء بالصناعات التحويلية.

أما وجهة النظر الأخرى، فترى أن الصين تمثل أكبر حليف اقتصادي للدول الأفريقية، ويعود اهتمام الصين بأفريقيا إلى الخمسينيات، ولكن العلاقات التعاونية الأفريقية الصينية تزايدت بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، وصارت الاستثمارات الصينية سواء في البنية التحتية والتشييد أو النفط أو الزراعة أو حجم التبادل التجاري أكثر وأوسع انتشارا على مستوى القارة.

ومن حيث الخبرة الأفريقية فإن الصين من أقرب القوى العالمية إفادة لأفريقيا دونما تدخل في السياسة الداخلية للدول الأفريقية، فلا يمثل التعاون الصيني والمنح المقدمة للدول الأفريقية عبئا سياسيا وهاجسا خارجيا، بل إن الصين أعلنت مرارا أن تعاونها مع أفريقيا يأتي لصالح الشعوب الأفريقية وليس صراعا مع أحد القوى العالمية وبحثا عن النفوذ.

وذلك ما تؤيده الأرقام والزيادة الملحوظة في تنوع وحجم التعاون الصيني الأفريقي، والأفريقي الصيني، فالأفارقة يحبذون التعاون مع الصين عن رغبة حقيقية لا عن رهبة وحاجة، وإن كانت الأوضاع التي خلفها الاستعمار الغربي في الدول الأفريقية جعلت تلك الدول في أمس الحاجة ليد العون الفني والعلمي والمادي.

والصين تنظر إلى أفريقيا كحليف استراتيجي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، وقد دفعت باتجاه أدوار أفريقية موسعة في الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي قامت فيه بتشجيع شركاتها العاملة في مجال البنية الأساسية والموارد بالاستثمار في أفريقيا على نطاق واسع.

حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع الصادرات الصينية إلى أفريقيا تسع مرات تقريباً منذ عام ٢٠٠٠. ومع أن التجارة بين الطرفين لا تمثل سوى ٤ في المئة من حصة التجارة العالمية، فإنها تبقى رقماً مهماً بالنظر إلى سرعة

نموها.

وإلى جانب المحددات الاقتصادية في العلاقة بين الصين وأفريقيا هناك العوامل السياسية، حيث تسعى الصين إلى الاستفادة من دعم الدول الأفريقية (٥٤ دولة) لتعزيز حضورها في المؤسسات الدولية، فهي تبحث عن حلفاء داخل تلك المؤسسات، مثل مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، مقابل الوقوف إلى جانب تلك الدول في محافل دولية أخرى كمنظمة التجارة العالمية.

مجالات وآفاق التعاون الصيني - الأفريقي

تتعاون الصين مع القارة ككل من خلال "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" كإطار مؤسسي، وكذلك من خلال التعاون الثنائي مثل منتدى العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجنوب أفريقيا على مستوى السفراء .

ويتبين من خلال رصد التفاعلات البينية بين الصين وأفريقيا وكذلك تحليل تلك التفاعلات أن اهتمام الصين بأفريقيا يشمل جميع الدول الأفريقية وليس فقط الدول المحورية، وهذا على خلاف بعض الدول الكبرى الأخرى التي تهتم بالدولة القائد في كل إقليم محوري في أفريقيا تنوب عن تلك الدول في تنفيذ مصالحها. وهذا ما يرسخ حقيقة أن الصين في سعيها لبناء علاقات مع أفريقيا تقيمها على نهج الشراكة والصداقة، وليس المنفعة الأحادية.

وفيما يلى نماذج للعلاقات بين الصين والدول الأفريقية المختلفة:

- اتفقت الصين وجنوب أفريقيا في ٢٦ مارس ٢٠١٣ على إعطاء الأولوية للعلاقات الثنائية في السياسات الخارجية لكل منهما، ودعتا إلى شراكة تنموية عالمية أكثر مساواة وتوازنا. وتدليلا على امتياز التبادلات الشعبية بين البلدين التي ازدهرت في السنوات الأخيرة، وبنت أساسا صلبا للعلاقات الثنائية، اتفقت الدولتان على تخصيص عام ٢٠١٤ "عاما لجنوب أفريقيا" في الصين، و٢٠١٥ "عاما للصين" في جنوب أفريقيا.
- وفي أقصى الجنوب الأفريقي لم تنحصر العلاقات مع دولة جنوب أفريقيا ، بل نجد أن الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع موزمبيق قبل ٣٨عاما، ويأتي عام ٢٠١٣ ليمثل تطورا في التعاون بين البلدين باشتراك المزيد من الشركات الصينية في تعاون ثنائي في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والطاقة والبنية الأساسية لتحقيق التنمية المشتركة لكلا البلدين.
- وفي حوض النيل نرى الصين تمد يد العون لدول تلك المنطقة، ففي ٢٠١٣ تم الانتهاء من المرحلة الثانية من مشروع سد على عطبرة الواقع في نهر سيتيت بالسودان، وتقيمه الشركة الصينية للموارد المائية وهندسة الطاقة الكهربائية، وتبلغ تكلفة

المشروع ٨٣٨ مليون دولار، ويعتبر واحدا من المشروعات الهامة بالنسبة للحكومة السودانية. وهذا المشروع سيحل مشكلة مياه الري لـ ٧ملايين شخص، ويقدم مياه الشرب لـ ٣ملايين شخص، ويوفر الطاقة الكهربائية لكثير من السودانيين، وسوف تستفيد منه السودان عامة، ويستفيد منه ثلث الشعب السوداني تقريبا بصورة مباشرة.

- إن الاستثمارات الصينية في أفريقيا، والتي قدرت بأكثر من ١٥ مليار دولار خلال العقد الأخير آخذة في النمو بسرعة، وأن الشركات الصينية قد باتت منخرطة في الوقت الراهن في إنشاء مشروعات بنية أساسية، عبر القارة؛ تشمل المطارات، والسدود، والمناجم، ومزارع الرياح، وشبكات الكهرباء.
- في ظل التغييرات السياسية التي حدثت في دول شمال أفريقيا والتي سميت " الربيع العربي" ، تعرقل تنفيذ مشروعات بقيمة ٤ مليارات دولار في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، لكن الصين ظلت ملتزمة بتعهداتها ومساعدتها لدول شمال أفريقيا، وعلى ذات النهج من عدم التدخل في شؤون تلك الدول.
- تعهدت الصين بتخصيص ٢٠ مليار دولار لتقديمها كقروض للدول الأفريقية على مدى السنوات الثلاث القادمة، والتعاون الثقافي من خلال المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات الصينية.
- ويرى خبراء صينيون: إن ذلك يثبت أن علاقات الصين بأفريقيا ليست علاقات نفعية انتهازية من جانب الصين وإنما علاقات تقوم على ركائز تاريخية راسخة.

أحد هؤلاء الخبراء هو "زانج هيبين" الخبير في الشؤون الأفريقية بمعهد شنغهاي للدراسات الأفريقية الذي يقول: " لقد استعادت الصين مقعدها في الأمم المتحدة بفضل مساعدة الدول الأفريقية، ولذلك فإننا لا يمكن أن ننسى أصدقاءنا القدامى".

وأضاف" هيبين" : " سوف نظل أصدقاء جيدين وشركاء وأخوة لأفريقيا على الدوام، ونحن من جانبنا نشكر رجال أفريقيا ونساءها على دعمهم للصين في عملية التنمية".

وتهتم الصين بأفريقيا كلها لكنها توثق العلاقة مع الدول المحورية والإقليمية مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وأثيوبيا وكينيا ومصر.

- في ١٠ يوليو ٢٠١٣ قام الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان بزيارة للصين لتوقيع عدد من اتفاقات التعاون واغتنام فرص الاستثمارات بالتعاون مع الشركات الصينية. وتتميز هذه العلاقة أنها بين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد

في أفريقيا.

وتعمل شركات صينية على بناء طرق وخطوط سكك حديدية ومدارس ومستشفيات في هذه الدولة الواقعة غرب أفريقيا، لتجعل الحياة هناك أيسر ومناخ الأعمال أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب.

كما إنها تساعد في تخفيف المأزق الاقتصادي الذي تواجهه نيجيريا، إذ تعمل الصين حاليا على بناء سد مائي لمعالجة النقص الحاد في الطاقة بالبلاد وتقدم مساعدات فنية لإنعاش قطاعها الزراعي، الأمر الذي يمكن أن يخلق الملايين من فرص العمل وينوع اقتصادها المعتمد على النفط.

- في ١٩ أغسطس ٢٠١٣ أعلنت الصين وكينيا إقامة شراكة شاملة وتعاونية تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة والنفع المتبادل، وأنها ستعمل على زيادة الواردات من كينيا لتعزيز النمو المتوازن للتجارة الثنائية وتدعيم النمو فى مجالات مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة والزراعة والبيئة وحماية الحيوانات البرية وكذا القتال المشترك ضد الجرائم المنظمة العابرة للحدود. ودفع التعاون فى المشروعات التى تتعلق بالثقافة والسياحة والشباب والموارد البشرية.
- في عام ٢٠١٣ أيضا وقعت شركة "بايدو" التي تعتبر أكبر محرك بحث صيني اتفاقية تعاون مع شركة الإتصالات الفرنسية "أورونج" ، يتم بمقتضاها توفير بايدو خدمات التصفح عبر الإنترنت الخلوية لعملاء أورونج في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وتفيد تقارير بأنه مع النمو الاقتصادي الذي تشهده أفريقيا وتوسع الطبقة الوسطى، سيكون قطاع الاتصالات في القارة السمراء أكثر القطاعات حيوية في العالم خلال السنوات القادمة، حيث يتوقع أن يتجاوز عدد مستخدمي الهواتف الخلوية في إفريقيا مليار شخص بحلول عام ٢٠١٥ ، وأن تبلغ نسبة نمو عدد مستخدمي الهواتف المحمولة ١٨% في عام ٢٠١٣، متجاوزة المتوسط العالمي المقدر بـ ١١%.

ووفقا للتقارير ذات الصلة ، يدعم " بايدو" في الوقت الحالي التصفح باللغات الصينية والإنجليزية والعربية ، وسيتم وضع هذا المتصفح داخل الأجهزة المحمولة التي تعتمد نظام "أندرويد" التابعة لشركة " أورونج" ، ويمكن للمستخدمين الآخرين استعمالها عبر التحميل. وسيقوم متصفح " بايدو" بتوفير نمط تصفح بالنص العادي للمستخدمين في أفريقيا ، وبذلك يخفض من نفقات التصفح عبر الإنترنت.

ويقول ديفيد شين وجوشوا إيزنمان في كتاب " الصين وإفريقيا.. قرن من الانخراط": إن الصين تسعى أيضاً إلى بث أنشطة ثقافية ولغوية (القوة الناعمة) ، تريد من خلالها إيصال الثقافة الصينية

إلى الأفارقة ونشر المبادئ الكونفوشيوسية التي تؤسس للثقافة الصينية. ولعل الانتشار الواسع للمراكز الثقافية الصينية ومعاهد تعليم لغتها، خير دليل على ذلك.

نماذج من التعاون السياسي

أما الجانب السياسي، فتمتاز السياسة الخارجية الصينية بالثبات والوضوح وخاصة تجاه أفريقيا، فهي تحافظ على عدم التدخل في شئون الدول الأفريقية، وتقوم بدور تعاوني وتحث على فض النزاعات بالطرق السلمية، كما تشترك في بعثات الأمم المتحدة للسلام في أفريقيا، كما أن الصين تدعم المواقف الأفريقية داخل المحافل الدولية، ولا ينفصل التعاون السياسي بين الصين والدول الأفريقية عن التعاون الاقتصادي، فبناء اقتصاد قوي لأفريقيا لابد أن يقوم على استقرار سياسي وأمني.

وعلى سبيل المثال نجد أن ما أعلنت عنه وزارة الأمن العام الصينية أن فرقة من شرطة مكافحة الشغب انضمت إلى بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لمدة ثمانية شهور في ليبريا . وتعد تلك هي المرة الأولى التي ترسل فيها الصين وحدة من شرطة مكافحة الشغب إلى أفريقيا.

كما أصدرت وزارة الدفاع الصينية قراراً بإرسال حوالي ٤٠٠ جندي إلى مالي للمشاركة في مهمة حفظ سلام دولية، بطلب من الأمم المتحدة. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطنية يانغ يوغون: " إن الجنود الصينيين سينضمون إلى بعثة المنظمة الدولية في مالي، وهي تضم فرق هندسة وطب وحراسة، مشيرا إلى أن هذه القوات لن تلعب أي دور قتالي في هذا البلد الأفريقي. وأوضح أن هذه أول مرة ترسل الصين قوات مسلحة للمشاركة في مهمة حفظ سلام".

وفي مجال المنح والمساعدات والقروض الميسرة تحتل الصين مركزا مهما من بين الدول المانحة لأفريقيا، كما أن سياستها في هذا الجانب تمتاز بالرغبة الصادقة في قيام شراكة حقيقية مع الدول الأفريقية، دونما مشروطية سياسية كما تفعل معظم الدول المانحة.

ففي عام ٢٠١٣ قدمت الصين العديد من المنح والمساعدات في صور متنوعة، فمنها المنح التي لا ترد، ومنها المساعدات الفنية، ومنها القروض الميسرة، ومن ذلك ما أقرضته الصين لحكومة رواندا، وهو بقيمة ٣٥ مليون دولار أمريكى وذلك دعما لمشروعات وبرامج التنمية فى رواندا، كما تعهدت الصين بالحفاظ على قوة الدفع الاقتصادى التى أبداها اقتصادها فى الأشهر الأخيرة بعد تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادى والتنمية الريفية يقوم على الدمج بين مشروعات الصناعة والزراعة، والخدمات.

وقدمت الصين كذلك ائتمانا بقيمة

٥٠٠مليون دولار لأوغندا لمساعدتها على بناء سد كبير لتوليد الكهرباء على نهر النيل في منطقة كاروما لتعيد إحياء المشروع الذي تبلغ تكلفته ملياري دولار والذي توقف عدة سنوات بسبب نقص التمويل، وسيكون ذلك أكبر سد لتوليد الكهرباء في أوغندا بعد أن بدأت تشغيل سد بوجاجالي الذي يقع على نهر النيل أيضا والذي يولد ٢٥٠ ميجاوات .ويأتي معظم إنتاج أوغندا من الكهرباء الذي يبلغ ٥٥٠ ميجاوات من مصادر مائية.

كما منحت الحكومة الصينية سيراليون حوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي من أجل التنمية الشاملة .

وفي مجال التعاون الزراعي نجد الصين تدعم الكاميرون في مجال إنتاج المطاط الطبيعي فقد اشترت مؤسسة ساينوكيم الصينية للكيماويات حصة مهيمنة نسبتها ٩٠ فى المائة من أسهم مؤسسة جنوب الكاميرون لإنتاج المطاط الطبيعى وأعلنت المؤسسة الصينية عن اعتزامها زيادة مساحات الأراضى المزروعة بالمطاط فى الكاميرون بواقع ٢٠ ألف هكتار تضاف إلى المساحة المنزرعة التي تتولى شركة جنوب الكاميرون إدارتها وهى ٤٥ ألف هكتار، وهو ما يضعها – بحسب الخبراء – على خارطة منتجى العالم الكبار للمطاط الخام فى غضون فترة وجيزة . كما تعهد الجانب الصينى بتدريب العمالة الكاميرونية فى مجال إنتاج المطاط على التكنولوجيا المتقدمة التى سينقلها هناك، حيث يعمل في هذا المجال خمسة آلاف كاميرونى بصورة مباشرة و٥٠ ألفا بصورة غير مباشرة.